اجتماع حكومي لمتابعة الأوضاع في حلب.. وتأكيد على استمرار تقديم الخدمات

تمكين مؤسسات الدولة من الاستمرار بعملها لخدمة المواطنين على النحو الأفضل وفق معطيات الواقع

خلية عمل وزارية برئاسة الجلالي في حالة انعقاد دائم لمتابعة التطورات الميدانية

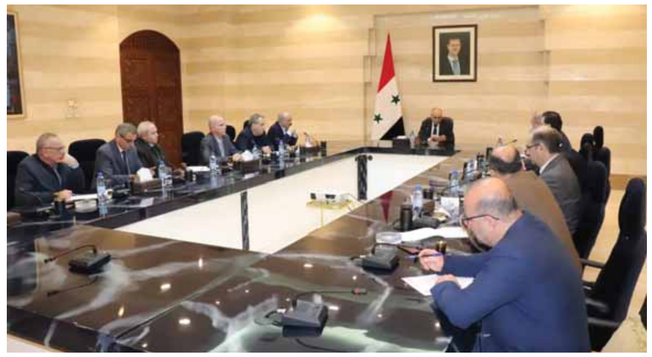

الوطن

متابعةً لتطورات الأوضاع الميدانية في محافظة حلب ومحيطها بسبب هجوم المجموعات الإرهابية مدفوعة بتوجيهات وأوامر خارجية معادية، عقد في رئاسة مجلس الوزراء اجتماع متابعة برئاسة رئيس مجلس الوزراء محمد الجلالي وحضور عدد من الوزراء المعنيين بالشأن الخدمي.

تم خلال الاجتماع تناول واقع العمل في محافظة حلب على وجه الخصوص، وبحث السبل الممكنة للاستمرار بتقديم الخدمات للإخوة المواطنين في المحافظة وفي كل المحافظات السورية في ضوء وصول المجموعات الإرهابية إلى بعض الدوائر الحكومية والخدمية في محافظة حلب وترهيب العاملين فيها ومنعهم من الاستمرار بتقديم الخدمات للإخوة المواطنين.

أكد الاجتماع على مجموعة من القضايا الأساسية والمحورية والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

– يعيش بلدنا حالة الحرب ضد الإرهاب وداعميه منذ العام 2011 وحتى تاريخه، وإن ما حصل مؤخراً في الأيام الماضية من هجوم الإرهابيين على مدينة حلب ليس إلا حلقة في سلسلة الاعتداءات الإرهابية المتواصلة، وليس سوى محاولة إضافية من محاولات الإرهابيين لضرب السلم والاستقرار وترويع المواطنين. فقدسية ومحبة حلب هي من قدسية ومحبة إدلب التي ستعود كلها كما كل ذرة من تراب الوطن لتنعم تحت علم الوطن وسيادته بفضل همة جيشنا وقواتنا المسلحة الباسلة.

– ثقة مؤسسات الدولة بقدرات وحكمة وعبقرية بواسل جيشنا وقواتنا المسلحة الباسلة هي ثقة مطلقة، بمعزل عن المكان والزمان. فمكان وزمان الانتصارات والإمجاد يحددها هؤلاء الأبطال كما فعلوا ويفعلون منذ العام 2011 وحتى تاريخه. وتعمل الحكومة بكل طاقاتها ومقدراتها لخدمة أبطال جيشنا وقواتنا المسلحة الباسلة، وتشكل بكل مؤسساتها سنداً حقيقياً لبطولاتهم، وتسعى بكل جهدها لتوفير البيئة المناسبة لتحقيق النصر على أعداء الوطن والمواطنين.

– تم التأكيد على استمرار الوزراء بالتعاطي بكل مسؤولية ومرونة مع الأوضاع الحالية المرحلية بما يساعد على التخفيف عن الإخوة المواطنين، وتمكين مؤسسات الدولة من الاستمرار بعملها لخدمة المواطنين على النحو الأفضل وفق معطيات الواقع.

– التأكيد على استمرار التنسيق الواسع بين المحافظين والمسؤولين العسكريين في المحافظة لاتخاذ أي إجراءات مطلوبة لضمان أمن وسلامة المواطنين وحمايتهم من اعتداءات المجموعات الإرهابية.

– تعد اجتماعات خلية العمل الوزارية برئاسة الدكتور محمد الجلالي رئيس مجلس الوزراء في حالة انعقاد دائم لمتابعة التطورات الميدانية واتخاذ ما يلزم لضمان أمن وسلامة الإخوة المواطنين وتقديم الخدمات لهم على النحو الأفضل.

– ناقش الاجتماع بكل شفافية الحرب الإعلامية التي تبثها المجموعات الإرهابية مع مشغليها وأدواتها وأذرعها الإعلامية، التي هدفها النيل من الروح المعنوية للمواطنين، ولمؤسسات الدولة التي كانت وستبقى في أعلى مستوياتها. وأن الثقة كبيرة بوعي الإخوة المواطنين وثقتهم بمؤسسات دولتهم التي حققت النصر تلو النصر، وحافظت على كرامة وسيادة البلد. فمواطننا سيربح معركة الوعي والثقة والروح العالية قبل أن نربح معركة الميدان المقدسة لا محالة. فلا مكان للانهزامية في محاربة الجماعات الإرهابية التكفيرية، ولا مكان للتردد في ضرب هذه المجموعات الخارجة عن فكر وتاريخ ومستقبل المواطن السوري الأصيل.

مطالبات بزيادة حصة الشركات الخاصة من التأمين الإلزامي

توافق على زيادة السعات التأمينية لمجمعات إعادة التأمين والتوسع أفقياً في الحماية التأمينية

عبد الهادي شباط

رغم أن الكثير من التساؤلات رافقت خبر اجتماع وزير المالية مع شركات التأمين العاملة في السوق المحلية «دون حضور هيئة الإشراف على التأمين» وهي الجهة المشرفة على قطاع التأمين لكن معظم الأجوبة التي حصلنا عليها كانت تفيد أنه لاجديد في المسألة وأنه اجتماع شبه تقليدي يقوم به وزراء المالية بعد تسلمهم لمهامهم في وزارة المالية وهو اجتماع مشابه لاجتماع عقده وزير المالية السابقة كنان ياغي.

وفي محتوى الاجتماع والقضايا التي تم التركيز عليها استطاعت «الوطن» الوصول إلى نقطة اعتبرتها شركات التأمين الخاصة في الاجتماع وطالبت بها على نحو شبه إجماع به وهي زيادة حصتها من التأمين الإلزامي للمركبات خاصة أن هذه الحصة باتت «كما تعتبرها شركات التأمين الخاصة» هشة ومتواضعة جداً أمام ارتفاع إيرادات التأمين الإلزامي «البدلات» والتي من المتوقع أن تصل إلى حدود 80 مليار ليرة مع العام الجاري 2024 وأن تتجاوز 110 مليارات ليرة مع العام القادم 2025 بفعل رفع قيم أقساط التأمين الإلزامي على المركبات مع شهر تموز الماضي في حين تم تحديد حصة الشركات الخاصة من هذه البدلات بـ4 مليارات ليرة والباقي يكون لمصلحة المؤسسة العامة السورية للتأمين.

كما أوضح مصدر أن معظم التوجهات اليوم والتي كانت حاضرة في الاجتماع هي كيفية التوسع أفقياً في الحماية التأمينية للأفراد والقطاعات وبمختلف أنواع التأمين وليس فقط التأمين الصحي.

كما تم التوافق في الاجتماع على ضرورة تعزيز مجمعات إعادة التأمين «مجمع المصارف» أو الاتفاقيات التي أخذت المحتوى نفسه ومهام الجمع «اتفاقيات البحري والحريق والطاقة الشمسية» وضرورة زيادة سعاتها الاكتتابية خاصة أن هناك إجراءات حالياً يتم العمل عليها لزيادة السعات الاكتتابية تشارك به كل الشركات العاملة بما فيها المؤسسة العامة السورية للتأمين.

وكانت وزارة المالية نقلت على موقعها أن وزير المالية رياض عبد الرؤوف أكد أهمية النهوض بقطاع التأمين وتوفير أفضل الخدمات التأمينية انطلاقاً من دور قطاع التأمين في دعم خطط التنمية وتوفير الحماية للممتلكات وتعزيز الاستقرار المالي للأفراد والشركات، وتم خلال اجتماع الوزير مع المديرين العامين لشركات التأمين العاملة في الجمهورية العربية السورية مناقشة واقع قطاع التأمين بشفافية، وأفاق تطويره.

وأكد وزير المالية على أهمية التشاركية مع القطاع الخاص في تشخيص نقاط الضعف والصعوبات لأي قطاع اقتصادي واقتراح الحلول، وتفعيل حالة التواصل والتنسيق بين مكونات القطاع والجهات الإشرافية. وأن قطاع التأمين يعدّ أحد العناصر المهمة في البنية الاقتصادية ما يستلزم وضع رؤية واضحة لتطويره وزيادة نسبة مساهمته في الاقتصاد الوطني، وتذليل الصعوبات التي تواجهه، وتعزيز التنافسية، مع ضرورة قيام شركات التأمين بتطوير آليات العمل وتنويع منتجاتها التأمينية لتتلاءم مع متطلبات الاقتصاد، والتوجه نحو التطوير التقني. واستعرض المديرون العامون لشركات التأمين واقع العمل التأميني والصعوبات التي تواجه القطاع، ومن أهمها صعوبة التعامل مع معيد تأمين خارجي بسبب الإجراءات القسرية الأحادية الجانب، وتم التطرق إلى أهمية الحل الذي تم اتباعه لهذه المشكلة من خلال تفعيل حالة التعاون بين الشركات وإحداث مجمعات إعادة التأمين.

وأنه مع نهاية الاجتماع تم التأكيد على متابعة كل المواضيع التي طرحت خلال الاجتماع ووفق الأولويات، وتخصيص اجتماعات دورية مع الشركات للتوسع بمناقشة المواضيع المهمة والحلول الممكنة، مبيناً ضرورة النهوض بالقطاع التأميني وممارسة الدور المهم المنوط به.

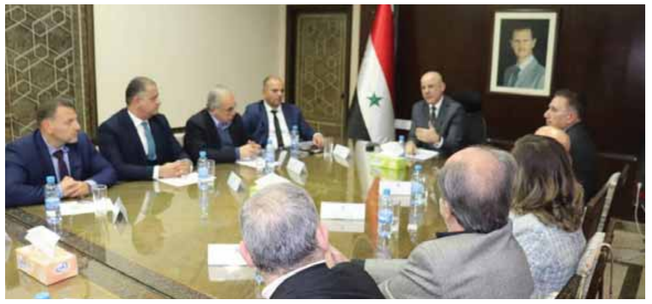

50 براداً بالخضار والفواكه تذهب يومياً إلى دول الخليج والعراق و3 إلى روسيا

عضو لجنة المصدّرين لـ«الوطن» نطالب بالسماح باستيراد الموز بأسرع وقت لإيقاف التهريب الذي يغزو الأسواق

الوطن

طالب عضو لجنة تجار ومصدري الخضار والفواكه بدمشق محمد العقاد بضرورة صدور قرار حكومي بالسماح باستيراد الموز من لبنان بأسرع وقت ممكن من أجل إيقاف تهريب المادة التي أصبحت تملأ الأسواق، موضحاً أن الآلاف الأطنان من مادة الموز دخلت تهريباً من لبنان خلال الأيام القليلة الماضية، لافتاً إلى وجود وعود من الحكومة بالسماح باستيراده منذ أكثر من شهر لكن لم يصدر أي قرار حتى تاريخه.

وبين العقاد في تصريح لـ«الوطن» أنه جرت العادة في منتصف شهر تشرين الأول من كل عام أن يصدر قرار من الحكومة بالسماح باستيراد المادة، والذي تأخر رغم المطالبات الكثيرة من المصدرين والمستوردين بالسماح باستيراد المادة.

ولفت إلى أن سعر كيلو الموز المهرب في الأسواق يتراوح اليوم بالجملة بين 15 و20 ألف ليرة ولو تم السماح باستيراده بشكل نظامي لكان سعره أقل من أسعار المبيع الحالية، مشيراً إلى أن السماح باستيراده بشكل نظامي يسهم برفد خزينة الدولة بموارد مالية إضافية كما ينعكس إيجاباً على المواطن باعتبار أن سعره سيكون أقل من المهرب.

وحول واقع أسعار الخضار والفواكه في السوق وتأثرها بموجة الصقيع والبرد التي اجتاحت البلاد مؤخراً أكد العقاد أن موجة الصقيع لم يكن لها أي تأثير في الأسعار ولم تؤد إلى ارتفاع سعر أي مادة بل على العكس انخفضت أسعار كل أنواع الخضار والفواكه بسبب وجود فائض من كل الأنواع بسبب الكساد في الأسواق وقلة الطلب بسبب ضعف القوة الشرائية للمواطن.

وأشار إلى أن سعر كيلو البطاطا بالجملة اليوم يتراوح بين 3500 و5 آلاف ليرة والبندورة بين 1500 و3 آلاف ليرة والزهرة والملفوف بين 1500 و2500 ليرة والجزر بين 2000 و2500 ليرة.

وبالنسبة للتصدير أوضح أن التصدير في أفضل حالاته حالياً، لافتاً إلى أن موجه الصقيع لم تخفض من الصادرات.

وأشار إلى أن نحو 50 براداً تذهب يومياً من سورية إلى العراق ودول الخليج منها 30 براداً معظمها محملة، بالخضار والفواكه، إضافة لعشرين براد محملين فقط بالرمان والبندورة إلى العراق.

وأوضح في الوقت نفسه أن الصادرات إلى روسيا ضعيفة وتذهب 3 برادات يومياً محملة بالرمان فقط كحد أقصى.

مدينة التكنولوجيا قريباً

مصدر في الاتصالات لـ«الوطن»: التعاقد على المشروع بصيغة BOT وفقاً لقانون الاستثمار

رامز محفوظ

بدأت وزارة الاتصالات وتقانة المعلومات التحضير للإعلان عن مشروع إحداث منطقة تكنولوجية تخصصية في سورية، والذي يهدف إلى إنشاء بيئة متكاملة تدعم تطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وأوضح مصدر في الوزارة لـ«الوطن» أن هذا المشروع يسعى إلى توفير بنية تحتية متقدمة وخدمات برمجية تسهم في تعزيز الصناعات التكنولوجية، مما يتيح فرص عمل للمبرمجين ويعزز من فرص تصدير الصناعات البرمجية والتقنية إلى الأسواق الإقليمية والعالمية.

تتضمن المنطقة التكنولوجية التخصصية مجموعة من الشركات المحلية والأجنبية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مما يسهم في جذب الاستثمارات المحلية والخارجية. كما يهدف المشروع إلى تشجيع الشركات التخصصية العالمية على الاستثمار في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في سورية، مما يعزز من مكانة البلاد كمركز إقليمي للتكنولوجيا.

وأشار المصدر إلى أن المشروع يركز على التخطيط طويل الأجل، حيث سيتم إنشاء المنطقة بالقرب من الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات. كما يسعى إلى تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات في سورية من خلال جذب الشركات العالمية العاملة في هذا المجال، بما يضمن توطين الخبرات المحلية والعالمية.

إلى جانب ذلك، يتضمن المشروع تطوير تطبيقات الهاتف النقال والبرمجيات المطلوبة، وجمع الفعاليات الصناعية والتجارية في مكان واحد لتسهيل عملها وتطوير منتجاتها. ومن المتوقع أن يوفر المشروع فرص عمل جديدة للشباب في قطاع تكنولوجيا المعلومات، مما يسهم في الحد من هجرة الشباب المبرمجين ويعزز من مستوى المهارات البرمجية لديهم.

وأوضح المصدر أن المنطقة التكنولوجية ستقع في محافظة ريف دمشق بمنطقة الديماس، داخل المجمع التقاني المخصص لوزارة الاتصالات وتقانة المعلومات، بمساحة إجمالية تبلغ 37 هكتاراً. كما يعتمد المشروع على تشغيل الشباب الذين يمتلكون مهارات برمجية لتقديم الخدمات البرمجية للشركات المحلية والعربية والأجنبية.

وأكد المصدر أن مشروع إحداث المنطقة التكنولوجية التخصصية تم عرضه على المجلس الأعلى للاستثمار، وقد تمت الموافقة على مقترح وزارة الاتصالات وتقانة المعلومات، ويجري حالياً التحضير للإعلان عن المشروع والتنفيذ من خلال هيئة الاستثمار السورية، وفقًا لدفاتر الشروط الفنية والمالية المعدة من قبل الوزارة. وسيتم التعاقد على المشروع بصيغة عقد BOT وفقًا للقانون رقم 18 لعام 2021 الذي يجيز إحداث المناطق الاقتصادية لتشجيع الأنشطة التي تشكل حوامل للنمو الاقتصادي.

هذا وقد بدأت هيئة الاستثمار السورية بالتعاون مع وزارة الاتصالات منذ عام 2018 ببلورة المحددات والأدلة الإجرائية لاستثمارات قطاع الاتصالات وتقانة المعلومات. حيث تقدم هذه المحددات من خلال مركز الخدمة الموجود في هيئة الاستثمار بواسطة ممثلين عن الوزارة، في حين تبقى مسؤولية إقامة هذه الأنشطة وتوطينها في سورية على عاتق القطاع الخاص وإمكاناته. وتبقى مسؤولية الهيئة ووزارة الاتصالات تنظيم العملية ووضع المحددات اللازمة.

وكانت وزارة الاتصالات وتقانة المعلومات وهيئة الاستثمار السورية قد وضعتا اللمسات الأخيرة على دفتر الشروط الخاص باستثمار المنطقة التخصصية في تقانة المعلومات والتصنيع التكنولوجي في الديماس بريف دمشق، وذلك خلال اجتماع ترأسه وزير الاتصالات وتقانة المعلومات إياد الخطيب مؤخراً، وحضره الفنيون والقانونيون من كلتا الجهتين.